النظام السياسي في العراق: الازمات-السياسات والمعالجات

أ.م.و. اسراء علاء الدين نوري
كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين

الباحث حسين علي عثمان
مركز بحوث السوق وحماية المستهلك – جامعة بغداد

تغير النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تغييراً جذرياً، فقد تحول من نظام شمولي الى نظام ديمقراطي، من نظام مرتبط بشخص واحد الى نظام مؤسسي، وقد أدى هذا التغيير الى تغير جذري في الحياة السياسية والاجتماعية، فالعملية السياسية في العراق خلفت محاصصة طائفية تركت تداعيات كبيرة على الحياة السياسية والادارية والخدمية، مع عدم توفر الخبرة والمهنية الكافية لإدارة مفاصل الدولة، وكذلك ضعف الرقابة والمتابعة لإداء عمل المؤسسات، إضافة إلى وجود الفساد الإداري والمالي بشكل كبير وواضح بين صفوف تلك المؤسسات الذي نخر جسد الدولة وشوه صورتها وأفرغ الدولة من هيبتها وشكلها، تلك السلوكيات والاخفاقات السيئة جعلت المجتمع يعاني من أزمة ثقة حقيقة مع الحكومة ومؤسسات الدولة، واعاق بناء دولة مدنية عراقية.

Summary

The political system in Iraq changed in tomorrow in 2003, a fundamental change. It was transformed from a totalitarian system to a democratic system, from a system linked to one person to an institutional system, and this change led to a fundamental change in political and social life. The political process in Iraq left sectarian quotas that left repercussions Great on political, administrative, and service life, with insufficient experience and professionalism to manage the state's joints, as well as weak oversight and follow-up to perform the work of institutions, in addition to the presence of administrative and financial corruption in a large and clear way among those institutions that have neglected the state's body, distorted its image and emptied the state of its prestige. Her, those bad behaviors and failures made the society suffers from a crisis of confidence with the fact that the government and state institutions, and hindered the construction of an Iraqi civilian state.

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي–الازمة–السياسات العامة–الفساد–الاستقرار

مقدمة

أدى سقوط النظام السابق في العراق في نيسان ٢٠٠٣ إلى تغيير جذري في النظام السياسي، فقد تحول من نظام شمولي الى نظام ديمقراطي، من نظام مرتبط بشخص واحد الى نظام مؤسسي، وقد أدى هذا التغيير الى تغير جذري في الحياة السياسية والاجتماعية، فقد جاء نظام سياسي جديد مبني على أسس ديمقراطية وصلت الى الحكم عن طريق الانتخابات (باستثناء ادارات مجلس الحكم والحكومة المؤقتة والحكومة الانتقالية التي كانت معينة من قبل سلطة الاحتلال).

والعملية السياسية في العراق خلفت محاصصة طائفية تركت تداعيات كبيرة على الحياة السياسية والادارية والخدمية، فالتعثر الحاصل في الخدمات العامة هو تعبير عن الإدارة السيئة والترهل لأغلب مؤسسات الدولة الإدارية والخدمية، وذلك يعود إلى عدم توفر الخبرة والمهنية الكافية لإدارة مفاصل الدولة، وكذلك ضعف الرقابة والمتابعة لإداء عمل المؤسسات، إضافة إلى وجود الفساد الإداري والمالي بشكل كبير وواضح بين صفوف تلك المؤسسات الذي نخر جسد الدولة وشوه صورتها وأفرغ الدولة من هيبتها وشكلها، تلك السلوكيات والاخفاقات السيئة جعلت المجتمع يعاني من أزمة ثقة حقيقة مع الحكومة ومؤسسات الدولة، واعاق بناء دولة مدنية عراقية.

اهمية البحث: يتميز الوضع في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بعدم الاستقرار في مختلف النواحي والمجالات وذلك لكثير من الأسباب منها: الاحتلال، سقوط النظام ومؤسساته، شلل في وظائف الدولة، الازمات السياسية المتعاقبة في النظام السياسي العراقي، الازمات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع العراقي، انعدام الامن في النظام والمجتمع العراقي، شلل البنية التحتية ... الخ، وقد أدى ذلك إلى ظهور الاضطرابات السياسية العنيفة، والقمع الوحشي، وانعدام السلم الاجتماعي والمدني، وتعدد الولاءات والقيم والمرجعيات الوطنية، وكثرة الصراعات والتناقضات، وكنتيجة لذلك اختفت لغة الحوار والتسامح وحلت محلها لغة التعصب

والتطرف، وتفاقمت ظاهرة التفكك السياسي والتحلل الاجتماعي، وأصبحت أجهزة الدولة مشلولة وضعيفة، مما رشح اللجوء إلى ممارسة العنف أو الحرب الأهلية، واختلال في تنفيذ سياسات الدولة الخاصة بالتنمية والاعمار للنهوض بالواقع العراقي، والى اعاقة سبل بناء الدولة في العراق.

اشكالية البحث: تنطلق اشكالية البحث من إن النظام السياسي في العراق تواجهه معوقات من حيث عدم قدرة الدولة ومؤسساتها على بسط نفوذها، وعدم قدرتها على تنفيذ وتطبيق سياساتها فيه، وهذا الوضع سببه ضعف مؤسسات الدولة وعدم قدرتها على التغلغل في كافة أرجاء المجتمع، وفقدان شرعيتها ودورها في أجزاء الدولة الأخرى، وهذا يؤدي إلى فقدان ولاء الأفراد لها وتحول ولاءهم إلى جماعات أخرى تنافس الدولة ومؤسساتها، مما يؤدي إلى فقدان الحكومة أو السلطة هيبتها، ويؤدي بالتالي إلى ضعفها وعدم قدرتها على تمثيل مصالح مجتمعاتها وتطبيق سياساتها وقوانينها هنالك، اضافة الى انه قد توجد جماعات اخرى معارضة تنافس الدولة على دورها ووظائفها داخل الدولة، وظهور العنف كالحروب الأهلية والمطالبة بالانفصال والاستقلال وغيرها، مما ادى الى اعاقة بناء الدولة العراقية على اسس صحيحة.

فرضية البحث: على الرغم من تبني العراق النظام الديمقراطي كأساس لنظام الحكم الجديد ولبناء الدولةــ إلا إن مخرجات ذلك النظام لم تفضِ إلى عملية سياسية مستقرة بشكل يتفق مع نظام سياسي ديمقراطي، إذ واجهت العديد من التحديات والمعوقات التي أثرت على بناء الدولة العراقية وعلى النظام السياسي وإدائه.

هيكلية البحث: تضمن البحث بالإضافة الى المقدمة والخاتمة، المبحث الاول/ ازمات النظام السياسي في العراق. المبحث الثاني/ تداعيات ازمات النظام السياسي في العراق. المبحث الثالث/ سياسات معالجة الازمات التي يعاني منها النظام السياسي في العراق.

المبحث الاول/ ازمات النظام السياسي في العراق

عاش العراق بعد عام ٢٠٠٣ مرحلة أزمات متعددة بفعل عوامل داخلية وخارجية برزت مظاهرها في تصعيد المعضلة الأمنية، وفي أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية وانكشاف استراتيجي حاد أمام التدخلات الخارجية، كما جوبه النظام السياسي الجديد ببعض الرفض القائم على أسس سياسية – مجتمعية، واتخذ هذا الرفض في بعض الحالات مظاهر عنف مسلح، وأنتج الواقع السياسي السلبي قصوراً في الاداء الحكومي وحتى التنفيذي، لاسيما في مجالات الخدمات، فضلاً عن سلبية الإداء الإداري، واتساع نطاق الفقر ... الخ. وقد بدا أثر تلك الازمات بصورة محددات نالت ليس من النظام السياسي/ الدولة العراقية بل وقوضت اي مسعى لاستقرار سياسي واجتماعي. واهم هذه الازمات، هي:

أولاً/ عدم نضج وضعف المؤسسات السياسية، من علامات عدم النضوج السياسي التي تؤشر على النظام السياسي في العراق، إن مؤسساته ليست بالمستوى القادر على إتاحة إمكانية مساهمة المواطنين في العملية السياسية، فهذه المؤسسات من الضعف ما جعلها غير مؤهلة على تمرير مساهمة المواطنين ونقل آرائهم وتصوراتهم ومن ثم تحويلها إلى قرارات سياسية، حيث تضع القرارات السياسية وتتخذ بعيداً عن أي مساهمة من جانب المؤسسات التمثيلية، وفي الغالب ينسب الدور الهامشي للمؤسسات التمثيلية في العملية السياسية في العراق إلى هشاشة البناء الفكري والتنظيمي لهذه المؤسسات، فهي مجرد أشكال صورية فهي هيكلية لتحسين وتجميل صورة النظام السياسي والتستر على القوى المسيطرة فيها والمتنفذة عليها ليست بقادرة على تمثيل الشعب وتمكينه من المشاركة السياسية، وفشلها في القيام بوظيفة بلورة المصالح وتجميعها، مما ينعكس على دور البيروقراطية حيث يأتي التأثير على قدرتها على الإدارة المسؤولة المحايدة فيجعلها تميل لأن تصبح متعددة الوظائف حيث تتولى بنفسها وظيفة بلورة وتجميع المصالح وعندئذٍ تتحول من جهاز خدمة إلى جهاز حكم، وعلى صعيد العمل داخل المجالس التشريعية فقد اختفت المشاورات الرسمية وجرى تحديد المناقشات وتقييدها، مما ترك أثاره الواضحة على

جدية هذه المناقشات، فهي لا تتناول المسائل المهمة الاستراتيجية وإنما المسائل الثانوية التكتيكية، فمثلاً نجد إن وجود برلمان في العراق منتخب، إلا إن هذا البرلمان لا يمثل الوجه الحقيقي للشعب لأنه بعيد كل البعد عن طموحات الشعب العراقي وهمومه ومتطلباته، والبرلمانات في كل دول العالم تمثل صوت الشعب الحر وعيونهم الرقيبة على سير عمل الحكومة المسؤولة عن الخدمات الضرورية وادارة مؤسسات الدولة، في حين نرى أن البرلمان العراقي لم يقوم بهذا الدور الحقيقي، حيث نرى ان هناك تصادمات وتجاذبات وغزل سياسي بين الكتل في أغلب التشريعات القانونية، فهناك الكثير من القوانين الضرورية المعطلة تحت قبة البرلمان بسبب التصادمات والصراعات السياسية، ومن أهم تلك القوانين التي تهم المواطن مباشرة هي قانون التقاعد العام وقانون الاحزاب العراقية، وهذا الاخير يعد قيمة العمل السياسي والقانوني والشرعي والمنظم للحياة السياسية والديمقراطية في أي بلد. إذ ان هذا الضعف وعدم نضج المؤسسات السياسية يؤدي الى حالة من النفور السياسي[1]. وان تدهور المؤسسات السياسية والدستورية يعني احد علامات عدم الاستقرار ويأخذ هذا التدهور اشكالاً عديدة يبرز في مقدمتها عدم استقرار أو جدية الدستور، يعبر عن عدم الاستقرار السياسي وعدم استقرار المؤسسات السياسية والدستورية، ويتضمن ذلك اساساً عدم الاستقرار الحكومي سواء التغيير في الحكومة القائمة او تغييرها كلها او حل البرلمان او الاستغناء عنه كلياً[2]. وإن عجز المؤسسات السياسية في استيعاب المطالب بالمشاركة السياسية وعدم تمكين المواطنين من توصيل مطالبهم من جانب اخر، فإن شعورهم بالإحباط الاجتماعي يتزايد، وتتزايد احتمالات انخراطهم في اعمال العنف المضادة للنظام بعده المسؤول الاول عن احباطهم، إذ يتولد عن ذلك نتائج سياسية تصعد من وتائر عدم الاستقرار السياسي، وهذه النتائج كالفساد والعنف

---

[1] د. كريمة عبد الرحيم حسن، اثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية في العالم الثالث، في: مجموعة باحثين، مركز دراسات العالم الثالث، بغداد، ١٩٩٠، ص٦٨

[2] رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص ص٢٩٩ – ٣٠٠ .

والحكومة غير الفعالة، تؤدي في كثير من الاحيان الى مظاهر واشكال متعددة للإطاحة بالحكومة[٣]. فالمؤسسات السياسية الضعيفة غير القادرة على استيعاب المطالب الشعبية وسرعة تغيير الدساتير وتدهور الدستورية عامل من عوامل الارهاب وعدم الاستقرار السياسي.

ثانياً/ انعدام أو محدودية الشرعية والمشروعية، ويمكن تلمس مظاهر أزمة الشرعية في العراق بأزمة الثقة المتبادلة بين الحكومة والشعب، وتزايد لجوء المواطنين لاستخدام العنف السياسي ضد النظام القائم، وعدم احترام القواعد الدستورية من قبل النظام وعدم فاعليته في التصدي لمشكلات المجتمع[٤]. وهذه الأزمة تتجلى في المؤسسات السياسية والدستورية، إذ أن شرعية النظام السياسي تعتمد على اعتراف وتأييد الأفراد له، وهذا التأييد والاعتراف لشرعية النظام يأتي عن طريق تلبية النظام السياسي لمطالب وحاجات أفراد المجتمع المختلفة، ويمتاز النظام السياسي في العراق بأزمة شرعيته، وذلك عن طريق عدم اعتراف أفراد المجتمع بشرعية مؤسسات الدولة القانونية والسياسية والدستورية، وذلك لإخفاقها في تلبية مصالح ومطالب وحاجات المجتمع، وهذا أدى بدوره إلى تعثر العملية السياسية في العراق[٥]. ويمثل إخفاق الدولة ممثلةً بنظامها السياسي ومؤسساته المختلفة في أداء هذا الدور أزمة تؤثر في الاستقرار السياسي، وهو الأمر الذي تتحمل النخبة الجزء الأكبر منه كونها المكون الأساس للقيادة في هذا النظام، وهنا تكون كفاءة النخبة واحتوائها على العناصر المؤهلة في العمل التنفيذي، وهو ما يطلق عليه اصطلاحاً (التكنوقراط)، هو الفيصل في تحديد إمكانية نجاح النخبة في تجاوز هذه

---

[٣] ينظر: حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم السياسية العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ص٢٣٩ – ٢٥٧ .

[٤] ثامر كامل محمد الخزرجي، الدولة في الوطن العربي على ابواب الالفية الثالثة، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص٣٤١ .

[٥] ينظر: عاصف قبرصي وعلي قادري، اعادة بناء العراق: استراتيجيات التنمية في ظروف الازمات، في كتاب: احتلال العراق الاهداف ـــــ النتائج ـــــ المستقبل، ط١، سلسلة كتب المستقبل العربي (٣٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ايار ٢٠٠٤، ص٢٨٤ ما بعدها .

الأزمة من عدمه[٦]. وهو الأمر الذي يعتمد على تركيبة النخبة، وإيمانها بالعلم والتطور والتغيير، أو محافظتها على الوضع القائم، وعدم تجاوز حالة الجمود وشلل الحركة، الذي يعد عاملاً معطلاً للعملية السياسية، إذ تشير هذه الازمة إلى مدى القدرة التنظيمية للنظام السياسي ومدى قدرة المؤسسات على التغلغل في الإطار الاجتماعي والاقتصادي المحيط بها، وتنفيذ السياسات والقرارات الحكومية، ويتضمن ذلك السيطرة الفعلية على إقليم الدولة بما في ذلك جمع الضرائب، وتعبئة القوات وتجنيدها ووضع خططاً للتنمية ومدى تواجد السلطة المركزية في الأقاليم وممارستها لسلطتها. وتتمثل ازمة الشرعية ومن بعدها ازمة المشروعية في العراق من وجهة نظر اخرى، بأنها تلك القرارات والسياسات المتعلقة بتخصيص الموارد وتوزيعها في المجتمع، مع زيادة سريعة في مطالب الأفراد، إذ أصبحت الحكومة هي المسؤولة عن تحقيق مستويات معيشية ملائمة، وعن توزيع الخدمات في المناطق المختلفة، ويثار في عملية التوزيع أمور عدة أهمها اثنان: الأساس الذي يتم عليه التوزيع، ووجود حدود دنيا أو حد أدنى تضمنه الحكومة لكل مواطن، والأمور هي: العمل، والملكية والانتماء العائلي والاجتماعي مثلاً، ولعملية التوزيع تأثيرها في علاقة المواطن بالحاكم وشرعية النظام السياسي، ومدى انتماء المواطنين للوطن، ويمكن القول إن كل القرارات والسياسات ذات طابع توزيعي، وفي ظروف التخلف والفقر للعراق، فإن عملية التوزيع تمثل أهمية خاصة[٧]. وإذا كانت اشتراطات بناء دولة مستقرة سياسياً هو وجود وتوفر الهيئات والمؤسسات الدستورية والقانونية والتي عليها وعن طريقها تؤسس دولة مستقرة، فأن هذه المؤسسات والهياكل الادارية والسياسية العراقية التي اعيد أنشأها من قبل سلطة الاحتلال بعد ٢٠٠٣، ثم عن طريق مجلس الحكم وبعد ذلك بوساطة الحكومات الانتقالية والدائمية ما هي إلا مؤسسات اقتصرت مهمتها الرئيسية في تسير

---

[٦] د. علي الدين هلال، نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية في الوطن العربي، مجلة قضايا عربية، بيروت، السنة (٨)، العدد (١)، كانون الثاني ١٩٨١، ص٦٠ .

[٧] المصدر نفسه، ص٥٩ .

الاعمال وليس التخطيط او وضع سياسات، وانما تنفيذ قرارات واتباع تعليمات، وكانت هذه المؤسسات في اغلبها تعمل في ظل قيدين شديدين الوطأة عليها، هما التقسيم الطائفي والمحاصصة التي تحكم توزيع المناصب في كل المستويات واستمرارها فيما بعد الى المؤسسات التي أنشأت في ظل دستور (٢٠٠٥)، ونقص الامكانات وافتقاد الموارد المادية، مما قيد حركتها وجعلها عاجزة عن تنفيذ أبسط المهام وتلبية المتطلبات الاساس للعراقيين في بناء دولة ديمقراطية ومستقرة، وثم بعد ذلك بدأت مرحلة جديدة في اعادة بناء مؤسسات الدولة العراقية بعد صدور دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥[٨]. وان واحداً من المؤسسات الدستورية التي تمخضت عن هذا الدستور هو مجلس النواب وقد كان من المؤمل للبرلمان ان يكون الركيزة الاساس في بناء دولة ديمقراطية ومستقرة، ولكننا نجد هذا المجلس ولأسباب كثيرة لا يسعى وغير جاد في عمله، فهو غير قادر على تمثيل الارادة الشعبية أو أن يكون مستودعاً حافظاً لاستقرار النظام السياسي، إذ إن صراع الدولة، وصراع الهوية في العراق انعكس سلبياً عليه. فالبرلمان العراقي يمثل تجسيداً لحالة انعدام الثقة لا اطاراً لتجاوزها وهو يمثل منتدى للتعبير عن المواقف المتخندقة لا لعبورها وهو بالنتيجة يبدو في كثير من الأحيان وسيلة لشل العملية السياسية وإعاقة تطورها[٩]، وهذا بسبب تكوينه، إذ إن نظام الحصص العرقية والدينية والطائفية الذي تشكل به مجلس لحكم استمر ليغلب على تشكيل مجلس النواب العراقي. فالكثير من النواب الممثلين كانوا قد كرسوا مبدأ المحاصصة العرقية والطائفية والحزبية تحت مسمى الديمقراطية التوافقية [١٠]. فلا تزال بناء دولة القانون مسيسة بالمساومات الطائفية والعرقية ومنطلق للمحاصصة وهي العوامل التي تعرقل إعادة بناء الدولة وتحقيق الاستقرار السياسي في العراق، فالحكومة قامت على أساس

---

[٨] جابر حبيب جابر، صراع الدولة والهوية في العراق، في إشكالية الديمقراطية في العراق (ندوة) بحوث الندوة العلمية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص٢٢

[٩] المصدر نفسه، ص٢٢.

[١٠] طه حميد حسن العنبكي، نحو بناء نظام سياسي صالح في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٢٨)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، كانون الأول ٢٠٠٩، ص١١٤ .

التوازن الطائفي، وتعاني الكثير منه، إذ يترتب على ذلك نتائج بالغة الخطورة تصيب الحكومة في كفاءتها وتهددها بالجمود والتكلس، وتعرقل عملية صناعة القرار[١١]، ونتيجة لذلك جاءت الحكومة هشة، وضعف كفاءتها وقلة تجربتها، وذلك بسبب التقاسم الوظيفي المذهبي والاثني والولاء والمغانم السياسية على حساب الخبرة والكفاءة[١٢]. وهذا بدوره يؤدي الى تخندق افراد المجتمع العراقي الى جماعات ارهابية، تعمل على تصعيد ظاهرة الإرهاب، وبالتالي تؤدي الى عدم الاستقرار السياسي.

ثالثاً/ صراع الاحزاب والقوى السياسية، شهدت الساحة السياسية العراقية بروز احزاب وحركات سياسية وتكتلات شبه حزبية، قام بتأسيسها قوى وشخصيات حملت أسماء مختلفة لتعبر عن شغف كبير لممارسة العمل السياسي من جهة، ومن جهة اخرى تعكس كل هذه التنظيمات صراع قياداتها على المصالح، وان ظهور هذا الطوفان من الأحزاب كان رد فعل لحالة الاختناق السياسي الذي خلفته عقود طويلة من سيطرة نظام الحزب الواحد على السلطة السياسية، فضلاً عن الفراغ السياسي لأي شكل من أشكال السلطة، وما ترتب عليها من فوضى انطلقت معها الإرادة الفردية والجماعية لتأسيس تكتلات سياسية[١٣]. لقد أتاحت ظروف انهيار النظام السياسي السابق، فرصة للأحزاب والتيارات السياسية والدينية المعارضة للنظام السابق، إلى اعادة ممارسة العمل بعلنية بإعادة صلاتها بأعضائها القدامى وكسب تعاطف الجيل الجديد من أنصارها، وقد قادت ظروف الصراع على السلطة حالياً ببعض من الاحزاب السياسية والمدفوعة بشعورها بوجود التهديد لهويتها او كيانها، فتشكلت في كيانات سياسية

---

[١١] حسن لطيف الزبيدي، نعمة محمد العبادي، عاطف لافي السعدون، العراق والبحث في المستقبل، مطبعة جاردينا للطباعة والنشر، مركز العراق للبحوث والدراسات، النجف الأشرف/ بيروت، ٢٠٠٨، ص ص٢٣٦ – ٢٣٧ .

[١٢] مجموعة باحثين، حالة الأمة العربية ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ أزمات الداخل وتحديات الخارج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٣٣ .

[١٣] هاني الياس الحديثي، أحزاب العراق: نشأتها ودورها في تشكيل المستقبل، موقع المعرفة، **http://www.aljazeera.net**

صغيرة للمطالبة بحقوق الفئات التي تمثلها[١٤]. إذ أن معظم التيارات والاحزاب السياسية لا تملك من الحنكة ما يجعلها تكتفي بمظاهر التعددية السياسية في افضل الاحوال ومفهوم الديمقراطية لدى الجماعات الحاكمة يقتصر على الانتخابات ولا يسمح للمعارضين ان يكون لهم صوت، اي ان مفهوم الديمقراطية في العراق لا يتعدى السماح لوجود رأي دون الرأي الاخر، اما ان تكون فعلياً هي آلية الانتقال السلمي للسلطة فأن هذه المسألة لا ترد على ذهن اي مسؤول، والمتتبع للخطاب السياسي للقيادات السياسية في العراق سيجد انهم يصفون الرغبة في تولي السلطة عن طريق صناديق الانتخاب بأنه الهدف الاسمى للديمقراطية، وان السماح بهذا القدر من حرية التعبير وحرية التنظيم الحزبي كافي في هذه المرحلة، وهو بالحقيقة يكفي لامتصاص التوترات الناجمة عن غياب قنوات التعبير والتنظيم بالنسبة لجماعات من النخب. وهنالك ايضاً مسألة عدم التوافق على مفهوم الديمقراطية، فعلى الرغم من ان القيادات والقوى السياسية كثيرون ولكنهم غير متفقين على مضمون الديمقراطية ولا يمارسها معظمهم على ارض الواقع على اي مستوى من مستوياتها، فالديمقراطية ما زالت شعارات تفتقر الى وجود مفهوم مشترك متفق عليه بين الداعين الى الانتقال اليها، كما ان ممارستها في تنظيم المجتمع المدني مثل الجمعيات والتجمعات المهنية واحزاب الامر الواقع يشوبها الكثير من اوجه النقص[١٥]. وقد ادى الاختلاف في فهم الديمقراطية وغياب العمل بها الى صعوبة العمل المشترك بين التيارات والقوى السياسية التي تنشد التغيير والتحول[١٦]. وما يمكن ملاحظته هذه الأحزاب أنها ليس لديها منهجية لبناء الدولة العراقية أو العمل على أسس وطنية، وإذا نظرنا إلى العلاقة بين هذه القوى نفسها فسوف نرى إن هذه العلاقات يتصارع عليها اتجاهان:

---

[١٤] أسماء جميل، تطور الأحزاب السياسية في العراق، مجلة مدارك، مركز مدارك للبحوث والدراسات، السنة الثانية، العدد(٧)، ٢٠٠٧، ص٧٩ .

[١٥] د. شذى زكي حسن، معوقات البناء الديمقراطي في العراق، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، مركز دراسات الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، العدد (١٧)، ٢٠٠٥، ص ص٨٣ – ٨٤ .

[١٦] المصدر نفسه، ص٨٦ .

- اتجاه ضغط اعتبارات الاستحواذ على سلطات الدولة العراقية على وفق ما يتوافر لها من إمكانات مادية، وقدرة على إثارة العنف، وخطاب مؤثر في عواطف المواطنين.
- واتجاه ضغط الشارع العراقي الذي يدفع القوى السياسية العراقية نحو قبول العملية السياسية السلمية في سبيل الوصول إلى سدة الحكم في البلاد. وإزاء هذا الوضع نشأ تفاهم هش بين القوى السياسية المختلفة لا ينجو العراقيون من تأثيراته وأهمها تبعية الشعب لنتائج علاقات تلك القوى[١٧].

وإن غياب الاتفاق بين القوى والاحزاب السياسية، وبروز ظاهرة الصراع والاقتتال فيما بينها، إضافة الى قيامها ونشأتها على أسس طائفية وعرقية، يؤدي بشكل وأخر الى تأزم صور الصراع فيما بينها على ارض الواقع من خلال ما نجده من تصفيات فيما بين هذه القوى كالانفجارات والمفخخات والاعتقالات وغير ذلك، وهذا يؤدي الى عدم الاستقرار السياسي في العراق، ومن ثم الى تنامي ظاهرة الإرهاب بكافة أشكالها.

رابعاً/ صراع الهوية، وتثير الهوية في العراق قضية صهر الولاءات الإقليمية والقبلية والسلالية والدينية والثقافية والصراعات التي شهدها التاريخ العراقي بين الجماعات المختلفة، فقد كان الصراع في بعض المحافظات صراعاً دموياً، إذ فيه صراع بين الإحساس بالوحدة القومية والإحساس بالانتماء للأقاليم وفيه صراع الانتماء لشعب وقبائل معينة وفيه صراع الانتماء لدين معين ومنه صراع الولاء للدولة والنظام السياسي، وما تولد عنها من تعقيدات وكراهيات ومخاوف وشكوك[١٨]، الأمر الذي ترك آثاره في سلوك الفرد العادي ومجموعة القيم والأنماط والاتجاهات التي تحكم الحياة اليومية، وتشابكت هذه الصراعات وتداخلت وتعددت الولاءات

---

[١٧] ستار جبار علاي، خضر عباس عطوان، العراق قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية، دراسات استراتيجية، العدد (١١٦)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٦، ص٩ .

[١٨] ينظر: علي عباس مراد، إشكالية الهوية في العراق: الاصول والحلول، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٣٩٠)، آب ٢٠١١، ص ٨٥ وما بعدها.

وتضاربت، وهذا ما نجده عن طريق عدم تبلور هوية عراقية موحدة وعدم وجود خطاب سياسي موحد، وإنما نجد بإن هناك هويات وخطابات متعددة، فهناك من بدأ يروج للهوية الإسلامية (الاحزاب الشيعية والسنية) ومن يروج لمفهوم الأمة العراقية (حزب الامة العراقية) وهناك من يتمسك بالهوية القومية (التيار القومي)، وآخرون يتمسكون بالهوية الكردية[١٩]، وكل ذلك جعل من المواطن العراقي لا يشعر بانتمائه لهوية عراقية واحدة ويعلن ولائه لها، وإنما التجأ إلى المكونات السابقة لوجود الدولة، وبالتالي تعاظمت الانتماءات الطائفية والعشائرية والمناطقية والدينية، وانعكس ذلك حتى على الدولة ومؤسساتها، إذ باتت تتسم بالطائفية والذي من شأنه أن يضعف الروح الوطنية عند العراقيين[٢٠]، وبدلاً من الانتماء الوطني أخذ التركيز في الهوية والانتماء الطائفي كعنصر أساس في عراقية الشخص، وهذا من شأنه أن يقود إلى تقاعس المواطن العراقي عن الدفاع عن الوطن وتأكيده والتزامه بهويته ومذهبه التي قد تستغل من جهات خارجة لإثارة الفتن واعمال العنف بين ابناء البلد الواحد، وربما تقوده إلى حرب أهلية، بكل ما تعنيه تلك الحرب من اقرار بفقدان التوجه الوطني للاستدلال على نمط الاستراتيجية المطلوبة لاسيما والعراق في زمن التغيير[٢١]. ويتسم المجتمع العراقي بأنه مجتمع تعددي في مجالي الدين والاثنية، كما ان كلا من الدين والاثنية مسيستان الى حد كبير، وبدأتا تصبحان اكثر تخندقاً وتنافراً، إذ حالما تصبح الهويات مسيسة تميل الى ان تصبح جدلية ونافرة، وتتعزز التقسيمات الجغرافية التقليدية بالحدود الطائفية والعرقية ويصبح التقسيم الطائفي قابل

---

[١٩] ينظر: علي حسن الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية، في: مجموعة باحثين الاحتلال الامريكي للعراق المشهد الاخير، ط١، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٢٠٠٧، ص ص٨٧ – ٨٨ .

[٢٠] ابراهيم الحيدري، الولاءات العشائرية والطائفية واشكالية الهوية في العراق، موجز البحث المقدم الى الملتقى الفكري الاول للحوار الوطني، بغداد، ٢ – ٣ تشرين الاول ٢٠٠٩، ص ص٢ – ٣ .

[٢١] عبد الخالق شامل محمد، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الامريكية : أنموذج العراق ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص١٨٨ .

للانفجار لأسباب سياسية ودينية [٢٢]. وتكمن اسباب التوترات الطائفية في مجموعة من القضايا واهمها: [٢٣]

١) ارتباط المجتمعات سلبياً بالموروثات التاريخية.

٢) ضعف ثقافة التعددية و التنوع.

٣) غلبة المصالح الضيقة والولاءات الفرعية على المصلحة العامة

٤) غياب العدالة في توزيع موارد الدولة.

٥) الشحن العاطفي و اذكاء التوتر اعلامياً.

٦) التفسير الخاطئ للدين والمذهب وتوظيفه لخدمة المصالح السياسية.

٧) التدخلات الخارجية وتأثيراتها.

كما قاد الاحتلال الاميركي ٢٠٠٣ – ٢٠١١ إلى بروز فراغ قيمي يعمل على بلورة نظام قيمي جديد في البيئة العراقية، عن طريق ما تعرض إليه المجتمع العراقي من مخاطر واهتزازات لا تحمد عقباها نتيجة لاهتزاز النظام القيمي الموحد على ضوء المشاهد المؤلمة في مدة الاحتلال، وما زالت مستمرة من تعميق الطائفية[٢٤]، إذ إن المواطن العراقي بدأ يشهد مجموعة قيم لم تكن مألوفة لديه، إذ برزت حالة الاحتقان السياسي والطائفي بكونه ظاهرة غريبة عن المنظومة القيمية العراقية، إذ لم تشهد قبل عام ٢٠٠٣ بروز للمكونات السابقة للدولة والمتمثلة بالطائفية والمذهبية والتخندق ضمنها وطرح المشروع التقسيمي الفيدرالي للعراق ومسائل طرح أعلام بدل العلم العراقي الموحد. وعليه فإن الاحتلال الامريكي، افرز تداعيات سلبية طالت

---

[٢٢] وليام اندرسون، غاريث ستانسلفيد، عراق المستقبل : دكتاتورية، ديمقراطية، أم تقسيم، ط١، ترجمة: رمزي ق. بدر، شركة دار الوراق للنشر، لندن، ٢٠٠٥، ص٢٧ .

[٢٣] كاظم شبيب، المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة، ط١، دار التنوير، بيروت/ لبنان، ٢٠١١، ص٢١.

[٢٤] ابراهيم الحيدري، الولاءات العشائرية والطائفية واشكالية الهوية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ص٣ – ٤ .

منظومة القيم والسلوكيات والعلاقات الاجتماعية، واوجدت معايير جديدة زاحمت القيم الايجابية واصبحت تشكل مكان الصدارة والتي تعكس منظومة القيم الامريكية التي تعمل الولايات المتحدة الاميركية لتعميمها على العالم (بأخلاق وقيم الامركة)، القائمة على القتل والتدمير وما جرى في سجن أبو غريب ليس حالة شاذة كما يريد أن يصورها البعض من الأمريكيين بل جزء من المنظومة القيمية للولايات المتحدة الاميركية [٢٥]. وغيرها من الحوادث كالاعتقالات والقتل على الهوية والطائفية واهانة الفرد العراقي، كل هذا ادى الى تخندق وانضواء افراد من المجتمع العراقي الذين يشعرون بأن حقهم مسلوب تحت مسميات وجماعات ارهابية تعمل ضد النظام السياسي الذي تعده صورة واداة عن الادارة الاميركية في العراق. كل هذه العوامل وغيرها قادت وتقود الى توترات وصدامات واحتمال نشوب حروب تقوم على العصبية، فضلاً عن تكريس الانقسام الاجتماعي مما يشكل تهديداً خطيراً للوطن والمواطن[٢٦].

خامساً/ ضعف الوحدة الوطنية، ان عدم التكامل المجتمعي في العراق، يجعل المجتمعات اكثر تهيئاً لوقوع اعمال العنف، نتيجة تعثر النظام الحاكم في تقديم حلول لمشكلة عدم التكامل المجتمعي، فإن هذا يكرس لدى الاقليات تبريراً معنوياً جاهزاً لممارسة العنف، الذي يتمثل في الشعور بالاضطهاد، ويفسح المجال امام بعض الاطراف الخارجية للتدخل في الشؤون الداخلية فيها، من خلال تقديم المساندة ودعم بعض الاقليات التي تمارس العنف، وهذا يؤدي الى زيادة تكرارات احداث العنف وزيادة درجة شدتها[٢٧]، كما تمارس التنظيمات السياسية كالأحزاب والجمعيات والاتحادات دوراً مهماً في الشحن الايديولوجي ونشر الوعي بين افراد الاقليات، وهذه التنظيمات تعبر عن الاقليات التي تعد من العوامل المهمة التي تمكنها من ممارسة الارهاب

---

[٢٥] عبد الرزاق الحسيني، التنوع الديني والقومي في العراق، أوراق ديمقراطية، العدد (٢)، حزيران ٢٠٠٥، ص١٤.

[٢٦] كاظم شبيب، مصدر سبق ذكره، ص٢١ .

[٢٧] حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي ...، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٣٥ – ٢٣٦ .

والعنف، وان تواجد الاقليات القومية في النظام او البلد الواحد يؤدي في كثير من الاحيان الى عدم انسجام المجتمع السياسي الواحد ومن ثم عدم الاستقرار السياسي[٢٨]. وان عدم التجانس الثقافي والانقسامات الثقافية داخل المجتمع الواحد، تؤدي الى التفكك وانعدام التوازن في تكوينه، مما يؤثر في توحيد افراده وتفكيرهم واتجاهاتهم وسلوكهم، لذا فأن التجانس الثقافي يعد مستلزماً ضرورياً لتحقيق التلاحم الوطني الذي يؤدي بالضرورة الى تحقيق الاستقرار السياسي، وكذا تتشكل مسألة التعدد العنصري والقومي والقبلي والثقافي عقبة كبيرة امام الوحدة الوطنية، مما يؤثر في الاستقرار السياسي والذي ينتج نظام سياسي ضعيف، فكلما اشتدت وازدادت اسباب التضاد في المجتمع الواحد، ادى ذلك الى ضعف النظام السياسي[٢٩]. وان التحولات الاجتماعية في الآونة الاخيرة وما رافقها من تبديلات في البنى والهياكل والمؤسسات الاجتماعية الى جانب تفاعلات وتغيرات في القيم الاجتماعية، وتراجع في القيم الروحية والشعور بالظلم واليأس والاحباط والحقد، كل هذا ادى الى انحراف في السلوكيات التي تميل الى العنف والارهاب من جهة اخرى، وبعبارة اخرى ان غياب التضامن والتكامل الوطني داخل المجتمع العراقي، وانعدام العدالة الاجتماعية وحرمان قوى معينة من الحقوق السياسية، تبرز الدوافع القومية كأسباب في حدوث العنف والارهاب، خاصة اذا كان المجتمع فسيفساء من القوميات والاديان والطوائف، وسيطرة فئة معينة على زمام السلطة واحتكارها دون اشراك الاطراف الاخرة فيها، وكذلك ان ما تعاني به بعض الشرائح الاجتماعية من اضطهاداً دينياً كالمنع من اقامة شعائرها الدينية، يؤدي كل ذلك الى بروز ظاهرة العنف الذي يتسم بالإرهاب الموجه ضد الطرف الاخر الذي يمارس السلطة، وقد يولد الاحقاد بين الطوائف التي يتكون منها المجتمع العراقي، اذ عملت الانظمة السياسية العراقية على تهميش كافة طوائف العراق،

---

[٢٨] ينظر: المصدر السابق نفسه، ص١٨٨ و ص٢٣٤ .

[٢٩] نقلاً عن: امل رؤوف محمد، التعددية السياسية والاستقرار السياسي: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨، ص٣٠ .

فأنتشر احساس بالغبن والتفرقة الطائفية، فكل طائفة تولد لديها احساس بانها هي التي تم الانتقاص منها في فترة من الفترات، واعطاء دور اكبر لطائفة على حساب طائفة اخرى، ادت الى خلق نوع من التنافر بين المذاهب المتعددة من جهة، وبين القوميات المتنوعة من جهة اخرى، ومن الممكن اعتبار هذا التمايز قد ولد نوع من الاحقاد قد ترجمت الى عداء وبروز ظاهرة الارهاب بين العراقيين[٣٠]. وهذا بدوره يؤدي الى عدم استقرار النظام السياسي وضعفه.

سادساً/الطائفية السياسية، إن المجتمع العراقي هش وضعيف، اذ لم يكن النظام السابق يسمح له بالعمل والنمو والإخذ بدوره أو حتى التِشكل، وسياسة سحقه تعد جزءاً من ضمان بقاء واستمرارية النظام، اما القوى السياسية والاحزاب المعارضة التي ادارت العملية السياسية بعد ٢٠٠٣، فإنها في الغالب ذات انتماء ديني او مذهبي، إذ إن المشهد السياسي أعاد نمذجة المجتمع العراقي على اساس هويته الطائفية والعرقية، وهو ما يشكل دعماً لأزمة الحكم، إذ جرى استنساخ الانموذج اللبناني في العراق بدءاً من مجلس الحكم وتشكيل الحكومات وانتهاءً بكتابة الدستور والوثائق الرسمية القائمة على المحاصصة الطائفية [٣١]. وهنالك عدّة عوامل افرزت هذا النوع ويمكن ان نسميه بالمحاصصة الطائفية منها:

- القرارات التي اعتمدها الحاكم المدني بول بريمر عن طريق توزيعه للمناصب الحكومية في مجلس الحكم وعدم ملائمة هذه الآلية مع آلية المواطنة واعتماد الكفاءات فكانت هذه حلول كارثية لأنها اسهمت في ظاهرة التخندق والانقسام الطائفي[٣٢].

---

[٣٠] ينظر في هذا: د. حامد البياتي، الارهاب في العراق وخطورة انتقاله الى المنطقة والعالم، ط١، مؤسسة شهيد المحراب، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٥، ص ص١١ – ١٥ . وكذلك: د. علي حميد العبيدي، الارهاب وكيفية مواجهته في العراق: دراسة قانونية، مجلة العلوم القانونية، العدد (١)، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ص٢٧٣ – ٢٧٥.

[٣١] ينظر: حسن تركي عمير، اشكالية التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، جامعة ديالى، العدد (٥٨)، ٢٠١٣، ص١٤٦ وما بعدها.

(٣٢) عبد الجبار احمد، آليات منع الحرب الاهلية في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٤، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧م، ص٨ .

- الديمقراطية التوافقية، قد يكون من المناسب الاخذ بالديمقراطية التوافقية بعد انهيار نظام سياسي شمولي ما، او عقب حرب اهلية، للاتفاق على حد ادنى من القواعد التي تحكم ممارسة السلطة على قاعدة ضمانات متبادلة للمصالح الحيوية للأطراف المشاركة كلها في العملية السياسية، لأجل ارساء اسس الاستقرار السياسي، ثم الشروع في بدء عملية التحول الديمقراطي [٣٣].
- انتماءات الاحزاب والقوى السياسية العراقية الحالية، إذ تقوم على اساس الانتماءات الدينية او الطائفية او الاثنية او الايديولوجية وتتشكل على مستويين من الهوية، المستوى الاول: الطائفية والاثنية (الاكراد والشيعة والسنة والتركمان والآشوريين) المستوى الثاني: الهوية العابرة للطوائف (الوطنية العراقية، الطبقات العليا /الوسطى/ العاملة، المتكافئة على اساس الانتماء الطبقي والمصالح الاقتصادية)[٣٤]، وهذه الاحزاب ليس لها برامج سياسية حقيقية. فلو القينا نظرة سريعة على طول عهد رؤساء الاحزاب وهم يقودون احزابهم، لظهر العدد منهم انهم تولوا السلطة فيما بعد طرحهم لفكرة التأسيس الى الآن[٣٥]، فضلاً عن عدم تبلور أطرها الفكرية وهياكلها التنظيمية كما ان معظمها هو مجرد امتدادات لتكوينات اولية قبلية وعشائرية وطائفية[٣٦].

---

[٣٣] أمحمد المالكي، مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٣٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٩٦.

[٣٤] ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع تعددي، ترجمة: زينة حسيني، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢٠٨ .

[٣٥] همام لؤي عبد المحسن، العلمانية والأحزاب السياسية المعاصرة في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨، ص٨٤.

[٣٦] حسنين توفيق إبراهيم، عبد الجبار أحمد عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق: القيود والفرص، دراسات عراقية، العدد (٣)، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٥، ص٣١.

فالعملية السياسية في العراق القائمة على المحاصصة الطائفية، تركت تداعيات كبيرة في الحياة السياسية والادارية والخدمية. فالتعثر الحاصل في الخدمات العامة هو تعبير عن الإدارة السيئة والترهل لأغلب مؤسسات الدولة الإدارية والخدمية، وذلك يعود إلى عدم توفر الخبرة والمهنية الكافية لإدارة مفاصل الدولة، وكذلك ضعف الرقابة والمتابعة لإداء عمل المؤسسات، فضلاً عن وجود الفساد الإداري والمالي بشكل كبير وواضح بين صفوف تلك المؤسسات الذي نخر جسد الدولة وشوه صورتها وأفرغ هيبتها وشكلها، تلك السلوكيات والاخفاقات السيئة جعلت المجتمع يعاني من أزمة ثقة حقيقية مع الحكومة ومؤسسات الدولة.

ونستنتج من ذلك، إن العراق بعد عام ٢٠٠٣ وقع في حالة من الفوضى وانعدام الأمن والتمزق الاجتماعي والانهيار التدريجي، محاصراً بضغوط وتدخلات دينية وقومية وطائفية وسياسية من قبل دول الجوار لتشابك العلاقات والمصالح والادوار، وكل هذه العوامل مجتمعة تؤثر على طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعلى العقل والسلوك وتحدث خللاً وضعفاً وصراعاً يزيد من حدة الاحتراب السياسي والطائفي والطبقي، وكذلك من وتيرة العنف والإرهاب.

المبحث الثاني/ تداعيات ازمات النظام السياسي في العراق

إن فشل النظام السياسي في اداء وظائفه اضافة إلى فشل العملية السياسية في العراق، اتخذ عدة صور وعلى عدة اصعدة، هي: [٣٧]

الصعيد السياسي/ إذ فشلت العملية السياسية في العراق في ان تخلق دولة المؤسسات من خلال المساواة بين المواطنين ودفع الشعور بالتمييز ضدهم وايجاد واقع مرضي للجميع بغض النظر من الانتماءات الطائفية او الدينية او العرقية وهي لم تأخذ بالآليات السياسية والادارية التي تقضي الى خلق تواصل بناء وايجابي بين مؤسسات الدولة ومواطنيها وضمان حقوقهم جميعاً بلا تمييز او

[٣٧] د. نظيره محمود خطاب، العملية السياسية في العراق بين السعي للديمقراطية وتنامي الفساد، المجلة السياسية والدولية، العدد (٣٥ – ٣٦)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٧، ص ص٣١٣ – ٣١٥ .

استثناء او تهميش او اقصاء، ومع ضمان حقوق المكونات القومية والاثنية والدينية وتأمين تمثيلهم، اضافة الى عدم فاعلية الجهاز الاداري في السلطة التنفيذية تحديداً ولا قدرة على تنفيذ سياسات الدولة بل عدم وضوح في فلسفة الحكم في البلاد، مما انعكس سلباً على الاصطفاف الوطني الذي لم تكرسه او تعمل على تحقيقه مؤسسة مركزية تملك القوة على فرض هيبتها على الجميع.

الصعيد العسكري/ إذ ظهر ارباك في فهم دور المؤسسة العسكرية وتوزيع المهام الامنية بين الجيش والشرطة وقوى سائدة اخرى، إذ صارت مهمة الجيش امنية داخلية، بينما قامت الشرطة بدور الجيش في حماية الحدود، مما ادى الى تهميش دور الجيش وتحريف الغاية من قيام الجيوش، فالحدود مفتوحة ومخترقة نهباً لنشاط عصابات سياسية واجرامية وجدت في العراق، إذ ظهرت مافيات تجارة المخدرات وعصابات بيع الاعضاء البشرية والاتجار بالبشر وخطف الاطفال او النساء والتسليب والقتل وغيرها دون ان يكون الجيش دور في حماية الوطن او سد ثغراته والحفاظ على امنه المجتمعي.

الصعيد الاقتصادي/ ان هناك حالة من عدم المساواة بين فئات الشعب واعطائهم فرص في الحياة السياسية والاجتماعية، مما انعكس في تدني حالتهم الاقتصادية والشعور بالغبن وتدني المستوى الاجتماعي والمعيشي، مع ازدياد معدلات الفقر والبطالة مع تنامي الفساد بكل صوره، مع تهريب ثروات العراق الى الخارج دون رقابة تذكر.

الصعيد الاجتماعي/ ظهرت حالة من الاحتقان والعصبية والتمذهب والاصطفاف الفئوي والعشائري والديني والطائفي والعرقي نتيجة الممارسات الخاطئة في كل المجالات التي تؤلف المشهد العراقي وضاع الشعور بالاطمئنان والقبول بالأخر او الاستعداد للتعايش مع من يختلف في الدين او العرق او المذهب ... الخ، اضافة الى ضعف الروح الوطنية الجماعية، مع اختفاء التوافق بين مختلف مكونات الشعب العراقي والتفاعل بشك وعدوانية مع العناصر المختلفة ثقافياً وحضارياً.

وتمثلت تداعيات ازمات النظام السياسي في تعثر العملية السياسية وفشلها في احتواءهـــا، عدة صور على الساحة العراقية، واهمها: [٣٨]

١. ان السمة العامة لنظام الحكم الحالي هي احتجازه للنمو الديمقراطي في حدود التعددية الحزبية وعدم تجاوز ذلك لإصلاح سياسي ديمقراطي شامل وواسع، فالنظام السياسي يعاني من حالة من الجمود، يتم من خلالها تدبر امر التوترات الاجتماعية والاقتصادية والدينية بمزيد من التعددية الحزبية الخاضعة للسيطرة واللجوء لقانون الطوارئ.
٢. ان النظام السياسي العراقي لا يستطيع الحفاظ على استمراريته، من خلال آلياته الخاصة في نقل وتفويض السلطة على المستويين المركزي والمحلي.
٣. ان هذا النظام السياسي يطبق في تعامله مع تناقضات المجتمع نوعاً من ادارة الازمة بما يمكن الحفاظ على الوضع الراهن دون تغيير نوعي.
٤. ان نظام الحكم يعيش في ازمة بنيوية ممتدة وهي نابعة من تشابك مجموعة من المتناقضات التي ورثها من خلفياته الاجتماعية العرقية والدينية، وفرضت عليه من قوى خارجية، اضافة الى نزوعه المستمر نحو تعددية السلطة المركزية.
٥. ان النظام الحالي يفتقر الى المقومات والقواعد الفكرية التي تدعم شرعيته السياسية والايديولوجية.
٦. الطبقة الوسطى التي تعمل على المستوى الاجتماعي – السياسي وعلى المستوى الحزبي والبرلماني لم تقدم افكاراً متطورة لتفعيل الوضع الديمقراطي في هذا البلد.

[٣٨] د. شذى زكي حسن، معوقات البناء الديمقراطي في العراق، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، مركز دراسات الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، العدد (١٧)، ٢٠٠٥، ص ص٨٣ – ٨٤ .

٧. تصريحات وتصرفات المسؤولين السياسيين الجدد، المتناقضة والمتخبطة والمختلفة والمتشابكة والمتصارعة والفوضى الإعلامية انعكست سلباً على الشارع واسهمت كثيراً في اعمال الإرهاب والعنف.

٨. عجز السلطة عن حماية المواطنين، شرع لقانون الغاب وأن يأخذ كل حقه على طريقته الخاصة.

٩. الاسناد الذي تحظى به بعض الميليشيات المسلحة من قبل أجهزة حاكمة وأجهزة قوية، وارتباط بعضها بدول الجوار، مما يؤمن مورداً مستمراً من السلاح والمال والدعم الفني.

١٠. ضعف القانون وتراخي القضاء واستهداف القضاة، زاد كثيراً من اعمال العنف والإرهاب.

١١. اضعفت المحاصصة كثيراً من ولاء ومهنية الاجهزة الأمنية، بحيث بات ولائها لأحزابها، والذي انسحب بصورة واضحة على التستر على المجاميع الإرهابية، التي كانت تقوم بجرائمها في وضح النهار وتحت غطاء (السلطة).

١٢. تحطيم بنية الدولة العراقية، تفكيك بدون تركيب، فتحطيم بنية الدولة لم يرافقه اية جدية في اعادة البناء، وصارت ازمة بناء الدولة العراقية من اخطر الازمات التي يعيشها العراقيون.

١٣. تفكيك النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي، فبمرور سنوات من عدم الوضوح والجدية في دعم استقرار العراق واعادة بنائه، اثيرت مسألة تفكيك النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي وتفاقم التمزيق من خلال جعل الغلبة لهذا الطرف او ذاك ضد الطرف الاخر، الامر الذي ولدَّ حالة من التمايز في تركيبة المجتمع العراقي.

١٤. تدمير البنى التحتية للدولة العراقية، دون اي اعمار يذكر فيها فكل ما طرح بعد مرور ١٦ عاماً لم يتعدى ان يكون سوى مشروعات مكتوبة دون ان تدخل حيز التنفيذ بدعوى فقدان الامان.

المبحث الثالث/ سياسات معالجة الازمات التي يعاني منها النظام السياسي في العراق

منذ ان تبنى العراق الخيارات: الديمقراطية والفيدرالية والجمهورية والبرلمانية، فأن العملية السياسية تسير وفيها مشكلات عدة، فهي لم تستطع ان تحقق اغلب ما مطلوب من النظام السياسي، واهمه حفظ الامن والاستقرار والدفع نحو الرفاهية [٣٩]، فالتحليل المعمق لما يجري في العراق منذ عام ٢٠٠٣ لغاية اليوم، يوضح ان العراق عانى من صدمة وفراغ، وضعف السلطة التي تعد الراعي والاب، ومصدر التمويل بحكم ايرادات الريع الذي اعتمد عليه اغلب العراقيين منذ سبعينات القرن الماضي، وبحكم الايرادات النفطية المرتفعة عادت الدولة تمارس دورها في تبني الريع، الا انها تغافلت عن توفير الامن والاستقرار، وانشغلت اغلب القوى السياسية بمكاسب السلطة والصراعات الجانبية [٤٠]، وانتهى الامر الى التأثير في حياة المواطنين عندما ارتفع مؤشر الانفاق على الامن وقل مؤشر الانفاق على الرعاية وتوفير فرص عمل، وازاء غياب الامل بحدوث انفراج في المؤشرات التي تهم المواطنين، فأن التذمر ارتفع وارتفعت معه دعوات اصلاح العملية السياسية وربما الدعوة لإصلاح النظام السياس ككل، بمعنى ان

[٣٩] ينظر: غسان طارق ظاهر، اشكالية العلاقة بين التنمية الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في البلاد النامية: العراق انموذجاً، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد (٥)، جامعة المثنى، ٢٠١٥، ص ص١٠٠ – ١٠٢.

[٤٠] هيفاء احمد محمد وسداد مولود سبع، التيارات السياسية الحزبية العراقية بعد الاحتلال وموقفها من اعادة بناء الدولة، مجلة كلية التربية للبنات، العدد (٢٣)، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص١٢٣ .

المجتمع وبيئة النظام السياسي اصبحت بعيدة عن النظام نسبياً، ومن ثم فان استقرار النظام غير ممكن الا عبر احدى الحالات الاتية: [٤١]

١. اما الاستجابة الى البيئة الاجتماعية واعادة صياغة النظام السياسي.
٢. او بفتح قنوات حوار وتفاعل أكثر عمقاً بين النظام والبيئة التي يوجد فيها.
٣. او العمل على تعديل البيئة التي يوجد فيها النظام باستخدام ثروة الريع وسلطة الاعلام وغيرها من السلطات التي يتعامل معها النظام السياسي وخاصة سلطات رجالات الدين.

وتمثل سياسات معالجة الازمات التي يعاني منها النظام السياسي في العراق، بمجمل الاجراءات المطبقة التي ترمي الى معالجة الاختلال في جانب معين او اكثر من جوانب النسق الاجتماعي والسياسي العام الذي يجري في اطار البنية السياسية والدستورية للنظام نفسه، وهي عملية شاملة للتحول والتغيير من خلال عدة اليات، هي: [٤٢]

الاليات السياسية/ وهي الوسيلة الضامنة للتحول الديمقراطي من خلال التفاعل الديمقراطي المرن الذي يجري وفقاً للالتزام الدستوري بالانتخابات والتعبير الحقيقي عن التعددية السياسية مع احترام تداول السلطة بشكل سلمي وما سواها من الوسائل الاجرائية.

الاليات الاقتصادية/ بمعنى ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع الثروة مع الاعتماد على مبادئ الاقتصاد المتوازن والمستقر من خلال تطبيق اجراءات التنمية المستدامة.

---

[٤١] ينظر: فراس عبد الكريم البياتي، العملية السياسية والنظام السياسي في العراق ٢٠٠٥ – ٢٠١٥، مجلة قضايا سياسية، العدد (٤٥ – ٤٦)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٦، ص٢٥٧.

[٤٢] د. عامر حسن فياض، نحو خارطة تفكير عراقية لبناء الحكم الصالح، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، السنة (٧)، العدد (١٧)، بغداد، حزيران ٢٠١١، ص ص١٠ – ١١.

الاليات الاجتماعية/ التي تعد من الوسائل الضامنة للتوازن الاجتماعي بين افراد المجتمع الواحد وعلى اساس تسوية جميع الخلافات والاختلافات البينية الطارئة والاهتمام بفئات الطبقة الوسطى.

الاليات الثقافية/ بمعنى العمل على صيرورة نموذج الثقافة السياسية التواصلية البعيدة عن ثقافة الخضوع التي سادت مدة طويلة قبل عام ٢٠٠٣.

وتتضمن آليات سياسات معالجة الازمات والمشاكل التي يعاني منها النظام السياسي والعملية السياسية في العراق، عدة محاور واستراتيجيات، هي: [٤٣]

أولاً/ البناء القانوني للدولة الديمقراطية، من خلال اعتماد البناء القانوني للدولة الديمقراطية إلى دستور يتميز بـــ:

١. انه دستور دائم وغير مؤقت.
٢. ان المجلس الدستوري الذي يصوغ بنوده يجب ان يحظى بثقة الشعب، ولا يكون مجلساً صورياً يخدم رغبات الحكام.
٣. ان يتم طرح الدستور على استفتاء شعبي عام يعبر فيه المواطن عن رأيه فيه بدون تقييد، حتى يكتسب الدستور الشرعية السياسية اللازمة لاحترامه والعمل به.
٤. باستثناء بعض النصوص التي يكون جمودها في مصلحة الشعب، ينبغي ان يكون الدستور قابلاً للتعديل متى ما اقتضت مصلحة الشعب ذلك، كما ينبغي ان تكون فيه بنود تؤكد على حرية تشكيل وتحرك مؤسسات المجتمع المدني.

---

[٤٣] ينظر: ثامر العامري، جدلية العلاقة بين الفساد الاداري والفساد السياسي، ندوة علمية عن: الفساد الاداري وابعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩، ص ص٦٥ – ٦٦. واسماعيل الشطي، الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح، ندوة فكرية عن: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٤٥٨. ورحيم حسن العكيلي، الفساد: تعريفه واسبابه واثاره ووسائل مكافحته، مجلة دراسات قانونية، العدد (٢٣)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩، ص ص٨٨ – ٩٠. علي احمد فارس، حل الازمات: الفساد الاداري نموذجاً، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، الانترنيت: http://mcsr.net/activities/032.html

اما القواعد الدستورية التي يتضمنها هذا الدستور فيجب ان تحقق الاسس العامة المشتركة لأي دستور ديمقراطي، والتي هي:

١. احترام رأي الاكثرية، إذ لا سيادة لفرد او لقلة على الشعب في نظام الحكم الديمقراطي، ولكن ينبغي ان تكون هناك ثقة في اقتراع الاغلبية، فالديمقراطية لا تنسجم مع استعباد الاقليات كما لا تنسجم مع رفض هذه الأقليات للأغلبية، ذلك انه ليس للديمقراطية من وجود دون الاعتراف بحقل سياسي تعبر فيه التزاعات الاجتماعية عن نفسها وتتخذ عبر اقتراع الاغلبية قرارات يعترف بها المجتمع بمجموعة على انها شرعية.
٢. عدم الجمع بين السلطات.
٣. ضمان الحقوق والحريات العامة.
٤. تداول السلطة.
٥. سيطرة احكام القانون، وان يكون الناس سواسية امامه.

ثانياً/ تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، فالمجتمع المدني يمثل تلك القوى الاجتماعية العاملة في الوسط الموجود بين الاسرة والسلطة، كالأحزاب السياسية (خارج السلطة)، منظمات حقوق الانسان، المنظمات الدينية، النقابات المهنية، وسائل الاعلام المستقلة، المنظمات غير الحكومية الاخرى. ان وجود مجتمع مدني صحي وفاعل يعد ضرورة كبرى في نجاح الديمقراطية، لأنه يمثل قوة الفرد والمجموعة في التأثير على قرارات السلطة، واجبارها على عدم السير في طريق الاستبداد، وتحقيق التوازن بين ممارسات السلطة وحاجات الشعب، حتى يمكن القول انه لا وجود للدولة الديمقراطية بدون وجود مجتمعها المدني. والسمات الرئيسة لمؤسسات المجتمع المدني هي: الطوعية، والاستقلالية، والتنظيم، والجماعية، اضافة الى البعد الاخلاقي والسلوكي الذي يحكم علاقات هذه المؤسسات ببعضها واتجاه السلطة.

ثالثاً/ خلق الثقافة الديمقراطية، فالديمقراطية يمكن تدميرها اما من فوق على يد سلطة مستبدة، واما من تحت عن طريق الفوضى والعنف والحرب الاهلية، واما انطلاقاً من ذاتها عن طريق المراقبة التي تمارسها على السلطة كل من الاوليغارشيات (انظمة حكم القلة)، او الاحزاب التي تقوم بتكديس الوسائل الاقتصادية او السياسية لتفرض اختيارها على مواطنين تحولوا الى ناخبين ليس الا، ولكي نبعد التحول الديمقراطي العراقي المنشود عن المصير لابد من وجود الثقافة الديمقراطية، وليست هذه الثقافة نشراً للأفكار الديمقراطية فقط، او مجموعة من برامج التربية والبث التلفزيوني او المطبوعات الموجهة الى الجمهور الواسع ان ثقافة الديمقراطية هي تصور الكائن البشري الذي يبدي المقاومة الاشد صلابة في وجه أية محاولة للحكم المطلق حتى المثبت شرعياً عن طريق الانتخابات، ويبدي في الوقت نفسه عزيمة على خلق الشروط القانونية للحرية الشخصية والحفاظ عليها، ولكي توجد هذه الثقافة الديمقراطية، هناك بعض المبادئ الاساسية التي يجب ان تحظى باهتمام الجميع في العراق وهي :

١. ان الانسان بغض النظر عن انتماءه العرقي او الطائفي او الديني، يجب ان يحظى بالاحترام والتقدير والحرية، وهو ليس اداة تتلاعب بها السياسيون.
٢. ان المواطنة مبدأ اساس في أي دولة ديمقراطية، لذا يجب اعتمادها في التعامل مع الانسان العراقي، وترك الانتماءات الضيقة التي تقود الى المحاصصة، لذا ينبغي ترك اسلوب المحاصصة الذي تم اعتماده في العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩، لان له عواقب خطيرة على الاستقرار السياسي.
٣. أن الاختلاف في القيم بين ابناء الوطن الواحد حقيقة أزلية وسنة إلهية ينبغي عدم انكارها، بل لابد قبولها والتحاور على اساسها.
٤. يجب التخلي عن الفكر المطلق الذي يعد صاحبه على حق دوماً، والاخر على باطل دوماً، فمثل هذا الفكر هو الذي يفتح الباب للاستبداد والمستبدين.

إن تعزيز ونشر قيم الديمقراطية في مسيرة العملية السياسية العراقية، والمتطلبة الى تحقيق مستويات مختلفة وهي:

المستوى الاول: تعهداً معيارياً لفكرة الديمقراطية، على ان الديمقراطية لا تستطيع البقاء على قيد الحياة طويلا ما لم يؤمن الناس بها، لكن الايمان الواسع الانتشار بصحة الديمقراطية وشرعيتها لا يكفي ايضا كي يضمن ديمقراطية متماسكة.

المستوى الثاني: والمتمثلة بأهمية المؤسسات، الدساتير، الانظمة الانتخابية والاحزاب السياسية وغيرها.

المستوى الثالث: فهو وجود المجتمع المدني، اي التركيبات الاجتماعية التي تتكون بطريقة عفوية تلقائية مثل جماعات الخير، وسائل الاعلام المستقلة، جماعات الحقوق المدنية الموجودة عادة خارج مجال سيطرة الدولة. وتؤدي مهمة تحقيق التفاعل بين الافراد والحكومة.

رابعاً/ الغاء نظام المحاصصة الطائفية التي تثير النزاعات، والسعي لبناء دولة وطنية ديمقراطية، وهذا ما اكدته التجربة المعاصرة للعديد من الجول غير المتطورة والمتعددة الاديان والمذاهب والاثنيات، حيث ادى البحث عن اشكال اخرى غير الدولة المدنية العلمانية الى تفتيت الوحدة السياسية للدولة، وخلق حالة دائمة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وتنامي ظاهرة العنف في المجتمع.

خامساً/ تعزيز مبدأ المواطنة وتفعيله، من خلال الاتفاق فيما بين الكتل المشاركة في العملية السياسية، وقيامها بدور المشجع على التقارب والتسامح والاختلاط، لإعادة الثقة للمواطن بأنه جزء فاعل ضمن الحركة العامة للمجتمع، والعمل الجاد من قبل الجولة لمحو اثار الماضي السلبية التي زرعتها الانظمة الشمولية في عقل المواطن ونفسه من الشعور بالظلم والغبن والتعسف، نتيجة عدم اعتماد تلك الانظمة على مبادئ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص عند المنح للوظائف والمناصب العامة في الحكومة، مما زاد الفجوة بين المواطن والوطن.

سادساً/ اعتماد الحوار والشفافية والرقابة والمساءلة، في محاربة الفساد الذي يعد اهم عوامل عدم الاستقرار السياسي من خلال هذه المسائل الثلاث التي ينبغي توسيع دائرتها لتساهم في لجم المفسدين عن الفساد ويندرج في نطاق الشفافية، اشراك المواطنين في عمليات الرقابة على المال المدني او عبر ممثليهم في المجالس النيابية، وهنا تطرح اشكالية المشاركة السياسية بوصفها اداة فعالة لمحاربة الفساد، حيث يصبح البرلمان رقيباً على اعمال الحكومة يتابع تنفيذها للمشاريع ويعترض على كل مظاهر الفساد مهما كان مصدرها، فعندما تتوفر الارادة السياسية الصادقة لمحاربة الفساد ينشأ تعاون فعال بين البرلمان والحكومة، ويتم ضرب مواقع الفساد ومضايقة رموزه حتى يضطروا للانسحاب من الحياة العامة مخافة فضحهم ومعاقبتهم فهم عادة من شخصيات المجتمع السياسي الذين يتسترون خلف المال العام لتبوئ مكانة كبيرة في المجتمع ويحرصون على التستر على سلوكهم الفاسد وعندما يشعرون بالمتابعة يختفون ويدعون مواقعهم لجيل جيد من المفسدين ليواصلوا المهمة مستفيدين من تجارب سلفهم ومتعاونين معهم من اجل تكريس وضع فاسد. وان البرلمان يمكن ان يصبح وسيلة رقابة ناجعة على اعمال الادارة ولكن شريطة ان يكون البرلمانيون على مستوى من الوعي يمكنهم من فهم الامور والتطلع لخدمة ناخبيهم بالأساليب الادارية والمقاربات الاقتصادية، فضلاً عن تقنيات المراقبة بما في ذلك مبادئ واصول المحاسبة والتخطيط والتسيير. وعلى صعيد اخر، ينبغي تفعيل اجهزة الرقابة خاصة بهيئة النزاهة ودائرة الرقابة المالية ودوائر المفتش العام بالوزارات والمحافظات العراقية كافة ورفدها بالوسائل المادية التي تمكنها من اداء مهامها بما في ذلك نظم المعلوماتية وتقنيات الرقابة الحديثة وتدقيق الحسابات. ومن اجل المزيد من الفعالية على صعيد الرقابة ينبغي ان يساهم القضاء في معركة مكافحة الفساد عبر النظر في الملفات التي تصل اليه من هيئة النزاهة ومن اجهزة الامن المكلفة بمكافحة الفساد واصدار احكام رادعة حتى لا يفلت المفسدون من العقاب ويعودوا الى ممارسة الفساد من جديد في إطار ما يسمى بإعادة انتاج الفساد.

سابعاً/ ان يكون للبرلمان العراقي دوراً فاعلاً في تحقيق الحكم الرشيد، من خلال تطبيق مفهوم الديمقراطية الحقيقية قولاً وفعلاً على ارض الواقع وان لا يكون هدفها من الديمقراطية الوصول الى السلطة حصراً ولكن لابد من توفر قدر معين من الحرية والتعبير، وهذه الحالة تفيد في تحديد حالات الفساد واعلانها امام الناس، لذا يجب ان تكون المؤسسات الحكومية عرضة للمحاسبة في اي وقت والمشاركة في اتخاذ قراراتها، إذ تقوم السلطة التشريعية بوظائفها التشريعية والرقابية بشكل يؤدي الى تقوية الحكم من خلال الممارسات المتفق عليها، وهي: ((جلسات الاستماع، اقرار الموازنة، اصدار التقارير، استجواب الوزراء والمسؤولين في السلطة، تشكيل اللجان الخاصة، مراجعة الاتفاقيات، التهديد بسحب الثقة من الحكومة في حالات التقصير والجريمة الكبرى)).

ثامناً/ تفعيل وتطبيق القانون، من خلال تطوير النظم والتشريعات الحالية وتطبيق القانون على المسيء، حتى يكون عبرة لغيره، حتى يصبح الجميع مدركاً مدى خطورة الفساد المتفشي في معظم الدوائر الحكومية، يستغلون الوضع لسحب بعض الاموال باسم زيادة الرواتب واسقاط الديون بأنواعها، وبعض اعضاء البرلمان يستغلون الوضع بتجميد المشاريع الانمائية الحيوية في الدولة للمساومة، وبعض الوزراء يستغلون الوضع بتوزيع المشاريع والمناصب على ذوي القربى وما يجري اليوم على الساحة العراقية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لأكبر دليل على تأصل جذور الفساد في ادارات الدولة، مما جعل بقاء اي حكومة لمدة طويلة امراً صعباً، وبالتالي يصعب بذلك تحقيق اي خطط اصلاحية لها في غياب معالجة جذور الفساد ومعاقبة المفسدين الحقيقيين مهما كانت مواقعهم ومكانتهم الاجتماعية، وتبقى التوعية المدنية والتهذيب والارشاد الديني هي الوسائل الناجحة لتحقيق الاهداف المجتمعية كإعلاء شأن القيم والسلوك السوي لدى افراد المجتمع وبخاصة عند الاجيال الجديدة التي آمنت بالتغيير، ويتوقف نجاح مشروع الاصلاح وتنقيتها من الفساد على مجموعة من الشروط والظروف الموضوعية يأتي في مقدمتها مناخ سياسي ديمقراطي تعززه ارادة سياسية صادقة وقادرة على مواجهة تبعات مكافحة الفساد

على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الخارجي نظراً لكون العولمة ادت الى انتشار المافيات وعولمة الفساد، وهذا يتطلب من السلطة السياسية اصلاح علاقاتها مع دول الجوار لتكون قائمة على المصالح المشتركة والتعاون معها على محاربة الانشطة غير المشروعة مثل تهريب المخدرات وتبييض الاموال والمتاجرة بالسلاح.

تاسعاً/ تدشين جيل جديد من الاصلاحات الاقتصادية والادارية والمالية، تطال مختلف مناحي الحياة في الدولة، وان ادخال الاساليب العصرية في الادارة مثل اسلوب التخطيط الموجه لأهداف المشروعات، وتأسيس غرفة مركزية لتوجيه العقود والعطاءات الحكومية، والاعتماد على فكرة العمل الجماعي واسلوب الادارة بالأهداف، ووضع اهداف معينة لفترة زمنية معينة لكل مدير، واساليب اخرى تنتهجها الادارة الصالحة في العديد من بلدان العالم.

عاشراً/ تنشيط دور المساءلة والعدالة، فالمساءلة تعني وضع كل من يتولى منصب امام مسؤولياته وايجاد نظم مراقبة لأدائه الوظيفي، لاسيما في حال التقصير في الواجب او التخلف في اداء الاخير، وهذا يصح في الدول التي تعتمد على حكم القانون وفصل السلطات ووجود تمثيل سياسي حقيقي قائم على العدالة والشفافية، فمن دون ترسيخ ذلك تصبح المساءلة والعدالة اداة مسيسة بيد السلطة التنفيذية لضرب الخصوم وعديمة الفاعلية.

حادي عشر/ ترسيخ الديمقراطية، التي إذا نضجت ستلغي المركزية والفساد الناتج عنها، وتضعيف الشخصانية وتكريس الثقافة المؤسساتية في ادارة المؤسسات، بإيجاد الانتماء المؤسساتي من خلال تغيير طرق اتخاذ القرار واتباع الطرق الشورية والديمقراطية في اتخاذ القرار، ولاسيما عندما يكون القرار عاماً ويرتبط بمصالح الجميع وليس في الامور التقنية والاختصاصية.

ثاني عشر/ استقلالية القضاء ونزاهة وحيادية وكفاءة الجهاز القضائي، في اداء دوره في الدولة العراقية على اتم وجه. واصدار، واعادة النظر الجذرية والشاملة في التشريعات القانونية والهياكل الادارية والمعايير والضوابط المرعية في الاداء، من خلال اتباع الاجراءات التالية: [٤٤]

١. اعتماد آلية الانتخابات الدورية لاختيار القيادات الادارية وفق ضوابط من اهمها النزاهة والكفاءة والخبرة والاخلاص والتجربة، وتحت اشراف لجان تشكل بصورة شفافة ومحايدة لمتابعة وضمان ونزاهة نتائج الانتخابات.

٢. اتباع الية دقيقة جداً عند اختيار الموظفين لغرض التعيين واخضاعهم لسلسلة من الاختبارات الاخلاقية للتحقق من اخلاقياتهم وقدرتهم على مقاومة المغريات المختلفة قبل تثبيتهم في الوظيفة العامة.

٣. التركيز على معيار الشفافية في الاداء مع تبسيط وسائل العمل وترشق حلقاته، وتحديد مهل انجاز المعاملات اعتماد معايير النزاهة والكفاءة والعدالة عند التعيين والترقية والاداء.

٤. تشكيل لجان خاصة لوضع نظام متكامل لإداء الموظفين تقوم بإجراء تفتيش دوري بين الدوائر والوزارات واعداد التقارير الخاصة بذلك.

---

[٤٤] ينظر: ياسر خالد الوائلي، الفساد الاداري.. مفهومه ومظاهره واسبابه: مع اشارة الى تجربة العراق في الفساد، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، الانترنيت: http://www.annabaa.org/nbahomelnba80/010.htm

جواد كاظم الشمري، الفساد الاداري في العراق والمعالجة المطلوبة، مقال منشور على موقع مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، الانترنيت: http://fcdrs.com/mag/issue-2-10.html

عدنان الصالحي، الفساد الاداري: جريمة بلباس رسمي، مقال منشور على شبكة النبأ للدراسات والبحوث، الانترنيت: http://www.annabaa.org/nbanews/2009/09/138.htm

طارق الدباغ، مكافحة الفساد الوظيفي عند المنبع ام عند المنصب؟ جريدة الصباح، الانترنيت:

http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=72318

٥. وضع مصنف يتضمن تقسيم الوظائف العامة على وفق طبيعة مهامها الى فئات ورتب تتطلب من شاغليها مؤهلات ومعارف من مستوى واحد اي اعتماد معيار الكفاءة والخبرة.

٦. تحديد سلسلة رواتب لكل فئة من الفئات الواردة في المصنف بعد اجراء دراسة مقارنة للوظائف المتشابهة في القطاعين العام والخاص.

٧. انشاء نظام رقابي فعال مستقل مهمته الاشراف ومتابعة الممارسات التي تتم من قبل الوزراء والموظفين العاملين في كل وزارة ومؤسسة.

٨. اعتماد اليات المراقبة الدورية والمفاجئة ولجان المتابعة المتعددة لاسيما في مجال التعاقدات والمسائل المالية المختلفة.

٩. الاهتمام بوسائل المراقبة السرية والالكترونية ومحاولة انجاز مشروع الحكومة الالكترونية.

ثالث عشر/ ان يكون هناك تحاور بين كل الطوائف والقوميات، وهذا التحاور مبنياً على أسس متينة من الصدق مع الأخر والإخلاص للأخر ويكون أيضاً حواراً مبنياً على المصالح المشتركة، لا مصلحة طرف دون أخر، وإن يسبق هذا الحوار تنظيراً على كافة المستويات، ويكون بين رؤساء وعمداء الطوائف في البلد وان لا يستثنى منه احد هذا التحاور سيضع جواً من الحب والتعايش، والتقاء الأخر والقرب منه بعيداً عن كل المشاحنات والاتهامات وغيرها من الامور، وأن تخرج توصيات من هذه الحوارات بين الطوائف والقوميات، وأن تكون هذه التوصيات ملزم العمل بها، أي أن تدخل حيز التنفيذ لا أن تبقى حبراً على ورق وهذه التوصيات تتضمن أموراً عدة منها :

١. التأكيد على وحدة العراق والعراقيين.

٢. عدم التفريق بين ألوان الطيف العراقي حسب العرق أو الطائفة أو المذهب.

٣. التأكيد على نبذ الإرهاب ومن كل الجهات والمنظمات الداعمة له.

٤. التأكيد على النقاط المشتركة ونبذ نقاط الخلاف بين ألوان الطيف العراقي.

رابع عشر/ اعادة النظر في الجهاز الحكومي، فالترهل الكبير في اجهزة الدولة المختلفة ان كان له ما يبرره في الوقت الحالي فأن المستقبل القريب لابد وان يشهد حل حقيقي لهذه المشكلة والحد من اثارها المختلفة، فلا يمكن بأي حال من الاحوال الاستمرار الى ما لا نهاية في هذا الوضع القائم والقبول بهذا الترهل الكبير في حجم القطاع الحكومي لما له من اثار غير مرغوبة ستلقي بضلالها على التنمية البشرية في الامد المتوسط والبعيد، فإنتاجية منتسبي القطاع العام في العراق تعد منخفضة بالقياس الى الانتاجية في البلدان النامية، ما ان حجم القطاع الحكومي يعد الاعلى في العالم بالقياس الى حجم السكان، لذا فأن مسألة دعم القطاع الخاص بالشكل الذي يؤهله في خلق الوظائف وفرص العمل، وبالتالي تخفيف الضغط على القطاع العام.

الخاتمة

يواجه العراق في ظرفه الراهن حاجات ومشكلات وتحديات متعددة ومعقدة ومركبة داخلياً وخارجياً، وكلها تحتاج الى سياسات عامة على قدر كبير من الدراية والدقة والفاعلية، وهذه لا تتحقق الا بوجود مستلزماتها الرئيسة وفي مقدمتها:

١. فلسفة واضحة للحكم محددة في إطار وطني بحت، ورؤية واضحة للمصالح والاهداف الوطنية العليا وللسياسات العامة التي تحميها وتحققها.
٢. حساب دقيق للإمكانات المتوفرة للدولة وتقديرات محسوبة بموضوعية للمتاح فيها.
٣. التنسيق بين السياسات العامة بمؤسسات الدولة واجهزتها المختلفة والعمل على تكاملها والتخفيف من مركزية السلطة في صياغتها.
٤. قدر معقول من الاستقرار والاستمرار والانسيابية في السياسات العامة الى جانب الدينامية التي تتيح لها القدرة على مواكبة التطورات والتغيرات والتغييرات الداخلية والخارجية.
٥. تطوير اجهزة التخطيط وجمع وتصنيف وتحليل المعلومات في مؤسسات الدولة المختلفة.

٦. اشراك المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والجهات المعنية غير الحكومية والمختصين في مناقشة ورسم معالم السياسات العامة.

٧. وضع سياسات للتنمية الاقتصادية تعتمد على حل المشاكل الاجتماعية بزيادة دخل الفرد والقضاء على البطالة وتفعيل الرعاية الاجتماعية والاهتمام بالواقع الصحي والتعليمي والثقافي وبقية الخدمات كماً ونوعاً.

٨. اكتفاء الكتل البرلمانية بالمشاركة في الرقابة البرلمانية على الحكومة والابتعاد عن المشاركة في الحكومة بوزراء، وتفعيل عمل اللجان على عمل الوزراء.

٩. ضرورة تغيير النظام الانتخابي المعمول له حالياً واستبداله بنظام الترشيح الفردي، لكي تعطي للناخب والمرشح الفرص المتكافئة في العملية الانتخابية.

١٠. اقرار التعددية السياسية والحزبية، ولا يتعارض ذلك مع اصدار قانون للأحزاب السياسية.

١١. دعم مبدأ استقلال السلطة القضائية والعمل على تفعيل دورها الرقابي، والعمل على انهاء سيطرة الاعتبارات السياسية.

١٢. ان يكون للبرلمان دور منشئ وخالق للوائح والقوانين لا مجرد مستلم لها، وعليه يجب ان يكون للبرلمان دور تشريعي مضاف لما هو متبع حالياً على صعيد العملية التشريعية، وان يكون هو البادئ في سن العديد من اللوائح والقوانين وان لا يكون مجرد مستلم لها من قبل السلطة التنفيذية.

١٣. التوجه نحو ايجاد معارضة نيابية داخل البرلمان تنبثق عنها حكومة ظل، لمراقبة عمل واداء السلطتين التشريعية والتنفيذية وبما يضمن تطبيق اللوائح والقوانين.

١٤. احترام التعدد الاجتماعي والنظر الى التنوع المذهبي والديني والقومي على انه ظاهرة صحية ضمن إطار وشرعية الاختلاف، دون الغاء او تهميش لأي فئة من الفئات الاجتماعية أياً كان وزنها السكاني وتمثيلها السياسي.